

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على البروتوكول المالي وملحقه المبرمين على التوالي في 28 ديسمبر 2017 و 31 جانفي 2018، بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية والمتعلقين ببرنامج الدعم المخصّص لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة التونسية

فصل وحيد:

تمّت الموافقة على البروتوكول المالي وملحقه المبرمين بتونس على التوالي في 28 ديسمبر 2017 و 31 جانفي 2018، بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الفرنسية والمتعلقين ببرنامج الدعم المخصّص لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة التونسية.

شرح أسباب

مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على بروتوكول و ملحق مالي في إطار برنامج دعم المؤسسات و الصناعات الصغرى و المتوسطة التونسية

في إطار التعاون الإقتصادي و المالي التونسي الفرنسي، أسندت الحكومة الفرنسية إلى بلادنا بمقتضى البروتوكول المالي المبرم بين البلدين بتاريخ 28 ديسمبر 2017، إعتمادات مالية بـ 15 مليون أورو تتكون من قرض بـ 12 مليون أورو و هبة بـ 3 مليون أورو وذلك لإتجاز المشاريع الإستثمارية التي تدرج ضمن أولويات التنمية الإقتصادية لبلادنا لا سيما تلك المتعلقة بمساعدة تطوير المؤسسات و الصناعات الصغرى و المتوسطة.

وخلال الزيارة التي أداها الرئيس الفرنسي لتونس يومي 31 جانفي و 1 فيفري 2018 تم التوقيع على ملحق للبروتوكول المالي المذكور وقع بمقتضاء التوقيع في مبلغ الإعتمادات المرصودة من 15 إلى 30 مليون أورو (بمضاعفة كل من مبلغ القرض والهبة) مع اعتماد نفس الشروط المبينة كالآتي:

- ✓ القطاعات المستهدفة: جميع القطاعات و الأنشطة القانونية.
- ✓ المؤسسات المستفيدة: المؤسسات التي يكون رأس مالها ذا أغلبية تونسية و لا يتعدى حجم استثماراتها 15 مليون دينار بما في ذلك استثمارات التوسعة و رأس المال المتداول.
- ✓ موضوع القرض: شراء معدات وخدمات ذات منشأ فرنسي مع إمكانية تمويل معدات و خدمات تونسية أو أجنبية في حدود 30% من مبلغ كل عقد توريد على أن يتحمل المزدخون التونسيون مسؤولية تنفيذ العقود.
- ✓ شروط القرض: يسدد القرض من طرف الحكومة التونسية بدون فائدة على 15 سنة منها فترة أمهال بـ 10 سنوات.
- ✓ موضوع الهبة: تغطية اجراءات المرافقة لفائدة المؤسسات المستفيدة لا سيما التدريب و المساعدة الفنية وذلك في حدود 25% من قيمة القرض.
- ✓ مبلغ التمويل: بين 100 ألف أورو كحد أدنى و 2 مليون أورو كحد أقصى.
- ✓ آخر أجل لإدراج المشاريع: 31 ديسمبر 2019.
- ✓ آخر أجل للسحب: 31 ديسمبر 2020.

✓ تقييم المشاريع: يجوز للجانب الفرنسي القيام بتقييم للمشاريع الممولة و يمكن للجانب التونسي المشاركة في ذلك و الانتفاع مباشرة بنتائج الدراسة.

✓ تعهدات خاصة: يحرم الطرفان و يتفقان على مكافحة الفساد في الصفقات التجارية الدولية و على ضرورة تشجيع احترام المعايير البيئية و الإجتماعية المتعارف عليها من طرف المجتمع الدولي.

وفي إطار تطبيق أحكام هذا البروتوكول، تم التتصيص على إمضاء اتفاقية مالية بين البنك المركزي التونسي المتصرف باسم و لحساب حكومة الجمهورية التونسية و بنك Natixis المتصرف باسم و لحساب حكومة الجمهورية الفرنسية، توضح إجراءات إعادة الإقراض للبنوك و المؤسسات و أساليب استعمال الموارد و تمديد القرض.